E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/2001/L.16
5 July 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالموضوع التالي: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يـتعلق بالحصـول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلـك بجملة وسائل من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص

مشروع استنتاجات متفق عليها مقدم من نائب رئيس المجلس
السيد فرانسيسكو سايكساس دا كوستا (البرتغال)

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، وخصوصـاً تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل من بينها الشـراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص

١- نظـر المجلس في موضوع "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بجملة وسائل من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين بما فيهم القطاع الخاص" في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته. ويلاحظ المجلس أن الجمعية

* E/2001/100.

العامـــة ستنظر، في نطاق المشاورات الحكومية الدولية المناسبة، في سبل ووسائل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وكافة الشركاء المعنيين ولا سيما القطاع الخاص أثناء دورتها السادسة والخمسين وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي هذا السياق يمكن أن يُنظر إلى مداولات المجلس على أنها مساهمة في المشاورات المقبلة التي تجريها الجمعية العامة. ومداولات المجلس ساعدت على المضي قدما بالأعمال التي شـــرع فـــيها بمقتضى الإعلان الوزاري الصادر عنه عام ٢٠٠٠. وقد درس التجربة التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على امتلاك ناصية المعرفة والتكنولوجيا لتعزيز الأهداف الإنمائية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية الدولية فضلا عن نتائج أهم المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المـــتحدة. وحدد سبل تعزيز فعالية هذه الأنشطة ولا سيما من خلال بناء الشراكة مع القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق رحب المجلس بالأنشطة المحتملة والمهمة التي سيتم الاضطلاع بها في إطار فرقة العمل المنشأة حديثاً المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢- وإن الحاجة إلى نقل التكنولوجيا والسبل الأفضل للحصول على المعارف ناشئة من واقع أن هناك تركزاً كـــبيراً لـــلمعارف والتكنولوجيات المستمدة منها في عدد محدود من البلدان، على حين أن المعارف والتطورات التكنولوجـــية هي من بين المحددات الحاسمة للنمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة. وإن أغلبية سكان العالم ما تزال تعـــيش في فقر ولم يجن العديد منها حتى الآن الفوائد المتأتية من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا الواقـــع يعـــرِّض العديـــد من البلدان، وبخاصة بلدان العالم النامي، إلى التبعية التكنولوجية والتسعير الاحتكاري لمنـــتجات وخدمـــات التكنولوجـــيا والمعرفة وفي بعض الحالات لتطبيق حلول تكنولوجية غير ملائمة على جملة المشاكل التي تنفرد بها هذه البلدان.

٣- ونقـــل التكنولوجـــيا ينـــبغي أن يكون موائما للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولسياساتها الإنمائية لأغـــراض مـــنها التعلـــيم الدائـــم غير الرسمي وعن بعد؛ وتدريب المدرسين، وخلق المحتويات المحلية، والتجارة الإلكترونـــية، والتطبيـــب عن بُعد، وإجراءات الإدارة المباشرة، وتعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق فرص عمل أفضل.

٤- وفي الوقت نفسه هناك طائفة لا يستهان بها من المعارف المتاحة للعموم التي لا تستفيد منها البلدان النامية الاســـتفادة المثـــلى لأسباب متنوعة منها مشاكل الوصول. ويلزم بذل جهد متظافر لتحسين إتاحة هذه المعارف للبلدان النامية بشكل فعال ونقلها إليها.

٥- ثم إن التكنولوجـــيا تـــتقدم بخطـــى سريعة جدا. فأوجه التقدم الجديدة في ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات والتكنولوجـــيا الحيوية والعلوم المادية، على سبيل الذكر لا الحصر، تؤدي يوما بعد يوم إلى زيادة تحسين الإمكانات الهائلة بالفعل لحفز التنمية بصورة كبيرة من خلال المراحل "الوثابة" للتنمية التكنولوجية. بيد أن

الواقـــع المتمثل في أن هذه الإمكانات الهائلة ليست مستغلة بصورة كافية إنما يهدد بزيادة تهميش معظم البلدان النامـــية وشعوبها. وينبغي أن يكون نبراس منظومة الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل في مجال نقل التكنولوجيا وإتاحة الحصول على المعارف هو الحاجة الملحة للظفر بسبل فعالة ومبتكرة لوضع هذه الإمكانات في خدمة التنمية لفائدة الجميع. وينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياق الأعمّ للأولويات الشاملة والهيكل الاقتصـــادي الاجـــتماعي للبلد النامي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهم أيضا في تمكين المرأة والحد من نواحي اللامساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس التي استخلصتها البلدان والمجتمعات المحلية التي قامت بالفعل بتنفيذ برامج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي للـــبلدان المتقدمة أن تشرك البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية فيما اكتسبته من التجارب في مجال تعزيز وإرساء قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاداتها حتى يتسنى تجنب الأخطاء وتحقيق أقصى الفوائد.

٦- ورحب المجلس بالمبادرات التي اتخذتها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز دور هذه المنظومة في هـــذا الصدد ولبناء الشراكات مع المنظمات الأخرى التي تقوم بعمل يهدف إلى تعزيز التنمية عن طريق الحصول عـــلى المعـــرفة والتكنولوجيا ونقلهما. وقد تركزت هذه المبادرات في عدد من المجالات مثل تطوير شبكات نقل المعـــرفة والتكنولوجيا باستخدام التكنولوجيات الجديدة ولا سيما "الإنترنت" وتوفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية وبناء قدرة البلدان النامية ومساعدتها على تهيئة البيئة التي تسمح باستيعاب المعرفة والتكنولوجيا وتطويعها واستخدامهما.

٧- وسلَّم المجلس بأنه بالنظر إلى التطورات التي شهدها ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى الطابع المـــتغير لاقتصـــادات المعلومات تتاح المعلومات الآن من حيث المبدأ بطريقة أيسر ولم يشهدها من قبل التاريخ البشـــري. إلا أن هناك العديد من القيود المفروضة على الوصول إلى المعارف التي تواجهها بصورة خاصة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهذه القيود التي تمنع القطاعين العام والخاص وكذلك المواطنين والعـــلماء ومعاهد البحث من الحصول على المعارف يمكن بل ينبغي التغلب عليها. ويلزم في هذا السياق التعرف على سبل ووسائل توفير وتحسين الوصول الفعال إلى المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما إلى البلدان النامية. ويجب أن تشمل السياسات والنهوج ذات الصلة تناول التكلفة والتصدي للقيود التكنولوجية التي تواجهها القدرة فضلا عن لـــزوم تـــأمين الشـــفافية القانونية والأطر التنظيمية والتعاون الدولي لنقل المعارف والتكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضـــيلية ومواتـــية إلى البلدان النامية كما هو متفق عليه اتفاقا متبادلا مع مراعاة ضرورة توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. ودور الأمم المتحدة في هذا الجهد دور محوري ويشمل أموراً منها الشراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات الدولية ذات الصلة لا سيما على صـــعيد مســـاعدة الـــبلدان النامية على جني أقصى الفوائد الممكن لها أن تجنيها من وراء تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. ويرحب المجلس، في هذا السياق، بمؤتمر القمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات الذي سيلتئم مستقبلاً على مرحلتين المرحلة الأولى في جنيف في عام ٢٠٠٣ والمرحلة الثانية في مدينة تونس في عام ٢٠٠٥.

٨- والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي والتعاون الدولي من بين القنوات الرئيسية لنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهناك بُعد جديد وآخذ في البروز في التجارة الدولية ويتمثل في التجارة الإلكترونية ونماء الشبكات المتكاملة المالية وشبكات الإنتاج والتوريد. فإلى جانب ما لها من إمكانات لتعزيز وصول البلدان النامية إلى الأسواق والتمويل هناك حاجة مفروغ منها تتمثل في تفادي أن تتحول هذه الشبكات الناشئة إلى حاجز جديد في وجه وصول العديد من البلدان النامية بسبب افتقارها إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتأمين وصلها وإلى القدرة البشرية والمؤسسية اللازمة للمشاركة الفعالة في التجارة الإلكترونية والصفقات المالية.

٩- وإن التنمية المستدامة على أساس عالمي تتطلب أموراً منها تسريع نقل المعارف والتكنولوجيا وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك على الخصوص، نقلهما من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وليتسنى سدّ "فجوة التكنولوجيا الرقمية" وتعزيز إمكانيات حصول أقل البلدان نموا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها الفعال فإن من الأهمية الكبيرة بمكان وضع أُطر قانونية وتنظيمية شفافة ومتوافقة إلى جانب إرساء سياسات سليمة. ولكي يتيسر للبلدان النامية تحقيق هذه الإمكانيات الجديدة تدعو الحاجة الماسة للعمل على التغلب على الاختناقات التي تعانيها الهياكل الأساسية في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والسوقيات والعمليات الجمركية. كما أن المجلس يهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إيلاء أولوية عالية لتوفير المساعدة التقنية والمالية، في حدود الولايات القائمة، للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخطي هذه الحواجز ووضع الإطار القانوني والتنظيمي السليم المتسم بالشفافية والتوافق والذي هو شرط لا بد منه لتيسير توسع سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تراعي الاحتياجات المحددة في هذه المجالات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٠- ويرحِّب المجلس بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتباره خطوة عملية رئيسية تهدف إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في سد الفجوة القائمة في مجال التكنولوجيا الرقمية. ويلزم بذل جهود تعاونية هادفة وفعّالة لتعزيز الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تشمل هذه الجهود نقل التكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيا المتصلة بالقطاعات القائمة على المعرفة، إلى البلدان النامية خاصة، بشروط ميسرة وتفضيلية، كما اتفق على ذلك بصورة متبادلة، وتعبئة الموارد من جميع المصادر، العامة والخاصة، على الصعيدين الوطني والدولي، وتعزيز بناء القدرات. وسوف تعطي الأمم المتحدة، في إطار المبادرة المتعلقة بإنشاء فرقة العمل، بعداً عالمياً حقاً للجهود الرامية إلى سد الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية في العالم وسوف تعزز فرص

الاســـتفادة من التكنولوجيا الرقمية وبالتالي، سوف تسخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعلاً لغرض تحقيق التنمـــية للجمـــيع. والهدف المعلن لفرقة العمل هو توفير قيادة عامة لدور الأمم المتحدة في المساعدة على صياغة استراتيجيات لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وجعل تلك التكنولوجيات في خدمة التنمية والقيام، اســـتناداً إلى مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء، بإقامة شراكة استراتيجية بين منظومة الأمم المـــتحدة والاتحادات والمؤسسات الصناعية والتمويلية الخاصة، والجهات المانحة، والبلدان المستفيدة من البرنامج، وغيرهـــا من الجهات المعنية. ويشدّد المجلس على ضرورة ضمان الاتساق والتكامـــل بين فرقة العمل والمبادرات الأخرى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الإقليمي والعالمي. ويسلم المجلس بأهمية وجود تنسيق فعّال داخل منظومة الأمم المتحدة. ويشدّد المجلس أيضاً على وجوب أن تستعين فرقة العمل بالخبرة القائمة بـــالفعل داخـــل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة خبرة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويطلـــب أيضاً إلى الأمين العام إدخال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في إطار التنسيق المـــتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة. ويطلب المجلس إلى الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ضمن نطاق ولاياتها، وإلى الجهات المعنية الأخرى، أن تقدم كامل الدعم إلى فرقة العمل، بما في ذلك الموارد المالية في شكل تبرعات.

١١- ويلاحظ المجلس أن إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعود إلى الاعتراف بوجود فجـــوة في مجـــال التكنولوجيا الرقمية آخذة في الاتساع، والاعتراف بضرورة تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والـــبلدان النامية. ولتحقيق ذلك، يتعين على الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة والقطاع الخـــاص والمجـــتمع المـــدني وغيره من الجهات المعنية، بذل جهود فعّالة وهادفة لزيادة الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٢- ويســـلّم المجلـــس بأن القطاع الخاص يضطلع، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدور هام في الابـــتكار التكنولوجي الذي يولّد النمو الاقتصادي والعمالة وخلق الثروة، ويعتبر مصدراً أساسياً لهذا الابتكار. ويمـــتلك القطـــاع الخـــاص الموارد المالية والتكنولوجية للمساهمة بصورة إيجابية في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وذلك عن طريق إقامة شراكات حقيقية، بين أمور أخرى. وإن قوى السوق وحدها لا تكفي لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية.

١٣- ويدعو المجلس إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الحفّاز والحاسم في التشجيع على نقل التكنولوجيا إلى الـــبلدان النامـــية والـــبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وعلى إيصال المعارف إلى هذه البلدان. ويعدّ بناء شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم القطاع الخاص، أحد الوسائل الفعّالة لتعزيز ذلك الدور. ولهذه الغاية، يشجع المجلس منظومة الأمم المتحدة على مواصلة وتعزيز جهودها من أجل:

- دعم الجهود الوطنية والإقليمية الهادفة إلى دمج البرامج الوطنية المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لخدمة التنمية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية و/أو الإقليمية، كما يتم تحديدها وتنفيذها استناداً إلى الأولويات الوطنية وإلى مبدأ الملكية الوطنية لهذه الاستراتيجيات؛

- دعم الجهود الوطنية للتنمية التكنولوجية، التي تستهدف تعزيز قدرات البحث والتطوير العلمية والتكنولوجية الوطنية وتحسين القدرة الاستيعابية في ميدان نقل التكنولوجيا ودمجها ونشرها، من خلال المساعدة الدولية المنظمة التنظيم المناسب؛

- تحسين التنسيق والتكامل والروابط المتبادلة فيما بين شبكات المعارف التي وضعتها آحاد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسساتها الإقليمية؛

- دعم فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنشأة مؤخراً، وذلك كإطار ونهج يمكن أن يتم من خلالهما تحديد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقييمهما ونقلهما وتكييفهما ومتابعتهما بعد النقل، مع ضمان الاتساق والتكامل بين فرقة العمل والمبادرات الأخرى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- ضمان أن تبنى المبادئ والنُهج التي تحكم هذه الشراكات والترتيبات على الأساس المتين الذي تقوم عليه الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تواصل، دون فرض أي صرامة على اتفاقات الشراكة، الالتزام بنهج للشراكة يعد بمثابة مبدأ مشترك ويشمل المبادئ التالية: الغرض المشترك، والشفافية، وعدم منح مزايا غير عادلة لأي كيان شريك للأمم المتحدة، وعدم تعريض استقلال وحياد منظومة الأمم المتحدة عامة، والوكالة خاصة، للخطر؛

- مساعدة حكومات البلدان النامية، عند الطلب، في إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية التي تُيسر احتياز وتكييف واستخدام التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو ناجح؛

- تعزيز البرامج والمشاريع الهادفة إلى تنمية التعليم وبناء القدرات المؤسسية والموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال البرامج التعاونية والمشتركة وتعزيز الشراكات فيما بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

- دعـــم الجهـــود الوطنية الهادفة إلى إقامة الهياكل الأساسية المادية والبشرية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- مســـاعدة البلدان النامية ومؤسساتها الإقليمية في إقامة شبكات من الشراكات المحلية والوطنية والإقليمية تتناسب مع ظروفها وحاجاتها الخاصة؛

- التشـــجيع عـــلى إقامـــة ترتيبات شراكة فيما بين غرف التجارة وغيرها من الهيئات التجارية والصناعية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل المساعدة على نشر أفضل الممارسات، بما في ذلك التدريب في مجال المهارات التقنية والدراية العملية، وممارسات الإدارة، واستخدام أدوات الإدارة الجديدة، والتعاون على الصعيد المؤسسي؛

- تشـــجيع القطـــاع الخاص على قبول وتطبيق مبدأ المواطَنة الصالحة للشركات، أي جعل القيم والمســـؤوليات الاجتماعية تحكم السلوك والسياسة القائمين بالدرجة الأولى على حوافز الربح، طبقاً للقوانين والأنظمة الوطنية؛

- القيام، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بوضع برامج خاصة لأقل البلدان نمواً وأفريقيا تزيد من قدرتها على الاستفادة من نقل المعارف والتكنولوجيا؛

- تقـــديم المســـاعدة إلى مؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية، ولا سيما مؤسساتها الصغيرة والمتوســـطة الحجم ومنظماتها غير الحكومية، بغية تمكينها من إقامة شراكات كاملة مع منظومة الأمم المتحدة وشركاء من البلدان الصناعية؛

- وضع آليات وأدوات لرصد وقياس وتقييم فعالية الشراكات الهادفة إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا، وذلك من حيث أداؤها، وخاصة فيما يتصل بتحقيق الأغراض والأهداف الاجتماعية الاقتصادية المحددة التي وضعها الشركاء.